ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.tu.edu.iq

Achieving the Part of Proving and its Increased Self-evident Qualities as Quoted from «The Footnote of Ibrahim bin Muhammad bin Arab Shah al-Esfraini on the explanation of al-Nasafiyya Believes »

Assist. Lect. Ahmed Shaker Mahmoud

Tikrit University / College of Education for Human Sciences

* *Corresponding author: E-mail* :
Ahmed1985000000 @ gmail @ com

Keywords:
In
fi
C
M
F

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 27 Sept. 2020
Accepted 5 Oct 2020
Available online 16 Dec 2020
E-mail
journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.i
E-mail : adxxxx@tu.edu.iq

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

A B S T R A C T

This research is an investigation of a canonical text that has scientific and historical value. It is for one of the Islamic scholars who lived from the beginning of the second half of the ninth century until the middle of the tenth century AH; he is namely Sheikh Ibrahim bin Muhammad bin Arab Shah Al-Esafraini, known as: Essam Al-Din (d. : 951 AH) This text is part of his "commentary on the explanation of al-Nasif's beliefs," which is one of the books approved by Ahl al-Sunnah wal-Jama` in the field of theology. Sheikh Essam El-Din was famous for being a meticulous owner, and he had follow-ups and conclusions on his predecessors, as he is a scholar not traditional. This text includes the thoughts and perspectives of Sheikh Essam El-Din, which he wrote in the form of comments on explaining the Nasfi beliefs, and what our concern is is the section on two matters:

1- Proving that the divine attributes (meanings) must be said as that they exist.

2- It must be said that it is in addition to the divine self so that the understanding and knowledge of the divine self and its

characteristics are organized in a manner that is definitely consistent with the nature of human thinking based on the law of Islam.

So the researcher made a short translation, copied the text, met it in five handwritten copies, and took care of it as an investigation into the margin.

© 2020 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.27.2020.7

تحقيق الجزء الخاص بإثبات الصفات الثبوتية وزيادتها على الذات من «حاشية إبرهيم بن محمدٍ بنِ عرب شاه الإسفرائيني الشهيرِ بـ: عصام الدين (ت : ٩٥١هـ) على شرح العقائد النسفية»من الورقة (٦٠) حتى الورقة (٦٥)

م م. أحمد شاكر محمود/ جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الإنسانية

الخلاصة:

إن هذا البحث عبارة عن تحقيق نص تراثي يتمتع بقيمة علمية وتأريخية ، لأحد علماء الإسلام الذي عاش في الفترة ما بين مطلع النصف الثاني من القرن التاسع حتى منتصف القرن العاشر الهجري ، وهو الشيخ

إبرهيم بن محمد بن عرب شاه الإسفرائيني الشهير بـ: عصام الدين (ت : ٩٥١هـ) .
وهذا النص هو جزء من «حاشيته على شرح العقائد النسفية » أحد الكتب المعتمدة عند أهل السنة والجماعة في تخصص علم العقيدة .
اشتهر الشيخ عصام الدين بأنه صاحب دقيق وله تعقبات واستدراكات على من سبقه ، فهو عالم ليس تقليدياً .
يتضمن هذا النص أفكارا وأنظارا للشيخ عصام الدين كتبها على شكل تعليقات على شرح العقائد النسفية وما همنا هو الجزء الخاص بأمرين :

١- بإثبات أن الصفات الإلهية (المعاني) لابد من القول بوجودها .
٢- ولابد من القول بأنها زائدة على الذات الإلهية حتى ينتظم فهم ومعرفة الذات الالهية وصفاتها بشكل ينسجم مع طبيعة التفكير الإنساني على قانون الإسلام قطعاً .

فقام الباحث بعمل ترجمة مختصرة ، ونسخ النص ومقابلته بخمس نسخ خطية والعناية به تحقيقاً في الهامش .

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسوله الامين ، وعلى آله وأصحابه أهل اليقين ، وبعد ، فإن الاشتغال بعلم العقيدة من أهم من يصرفه الإنسان في انواع العلوم والمعارف ، فهو ذكر ، وعلم ، ويقين ، وبه انتظام العمل وضبط السلوك ، فالاعتقاد هو النظام الفكري الذي تتفرَّع عليه الأعمال ، فإن حسن حسنت ، وإن ساء ساءت .
ومن أهم الكتب الدقيقة في هذا العلم الشريف هو «شرح العقائد النسفية» للعلامة التفتازاني ، وحواشيه .
ومما زيَّن رِباع المعرفة والفكر الكلامي ما كتبه الشيخ إبراهيم بن عرب شاه الشهير بعصام الدين الإسفرائيني رحمه الله ونور مضجعه ؛ أعني حاشيته على شرح العقائد .. تلك التي أثراها بالمعلومات والأفكار ، وعطّرها بالإيرادات والانظار ، فكانت محل عناية العلماء ليل نهار ، فهو قد بيَّن مطويات شرح العقائد ، وحرر مقاصده ، وانتقد بعض النظّار ممن سبقه كالعلماء الخيالي الذي ما ترك له توجيها إلا واورد عليه اعتراضاً ، ولا فوَّت له تعبيراً إلا وانتقده مبيناً وجهة نظره الثاقبة الدالة على عميق ذهنه السيال .
فانتخب الباحث من تلك الرحلة العلمية جزءا يختص بمسألة : إثبات الصفات التي انكر وجودها المعتزلة ، فجاء على شكل تعليقات على شرح العقائد .
فتناول الباحث ذلك النص بالتحقيق والعناية مقدماً عليه دراسة تعريفية بالشيخ العصام وحاشيته المتينة.
فكانت الخطة بعد المقدمة على ثلاثة مطالب :
المطلب الأول : يتضمن سيرته الشخصية فكان أربعة فروعٍ .
المطلب الثاني : يتضمن نشأته وسيرته العلمية وفاته ، فكان خمسة فروع .
المطلب الثالث : يتضمن «حاشية عصام الدين على شرح العقائد النسفية» ، فكان ثلاثة فروعٍ .

وجاء بعد ذلك النص المحقق مذيَّلاً بالهوامش .

وأسال الله تعالى التوفيق وعليه التكلان ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

المطلب الأول : سيرته الشخصية [١]:

الفرع الأول: ولادته كانت في إسفرايين [٢] سنة (٨٧٩) هـ [٣] .

الفرع الثاني : اسمه هو إبراهيم بن محمد بن عربشاه .

الفرع الثالث : لقبه هو «عصام الدين» ، ويلقب بـ «العصام» .

ولم تشتهر له كنية ، فلم يذكره أحد بكنيته غير التونكي [٤] في المصنفين ، فقد كناه بـ«أبي أسحق» [٥] .

الفرع الرابع : نسبته الشهيرة فهي : الاسفراييني ، وقد ينسب إلى الإقليم أيضا فيقال الاسفراييني الخراساني ، أو ينسب إلى هراة [٦] فيقال الاسفراييني الهروي ، وإلى سمرقند ، فيقال الاسفراييني الهروي السمرقندي [٧] .

المطلب الثاني : نشأته وسيرته العلمية وفاته :

الفرع الاول : نشأته ؛ قال ابن العماد : (هو من بيت علم،ونشأ هو طالباً للعلم،فحصل وبرع وفاق أقرانه مشارا إليه بالبنان) [٨] .

الفرع الثاني : شيوخه :

١- كان شيخ عصام الدين الأول هو والده الذي كان قاضيا باسفرايين

٢- جده لأمه داود الخوافي [٩].

٣- الملا عبد الرحمن الجامي [١٠].

الفرع الثالث : تلاميذه : لم تشخص المصادر تلاميذ لعصام الدين سوى :(أبو الفتح الشريفي)[١١].

الفرع الرابع : مصنفاته : وفيما يلي أهم آثار ومصنفات العصام في مختلف صنوف المعرفة:

أبرز آثاره النحوية والصرفية و علم الوضع :

١- حاشية على الفوائد الضيائية [١٢] .

٢- شرح الكافية [١٣] .

٣- ميزان الأدب [١٤] .

٤- شرح الرسالة الوضعية العضدية [١٥].

أبرز آثاره البلاغية :

٥- الأطول في شرح تلخيص المفتاح [١٦] .

٦- حاشية على شرح الشريف الجرجاني على مطول التفتازاني [١٧] .

٧- حاشية على متن السمرقندية في الاستعارات [١٨] .

٨- شرح السمرقندية [١٩] .

أبرز آثاره في المنطق :

٩- حاشية على شرح الجرجاني على القطب الرازي على الشمسية [٢٠] .

ابرز آثاره في التفسير :

١٠- حاشية على تفسير البيضاوي [٢١] .

ابرز آثاره في الحديث والسيرة :

١١- شرح شمائل الترمذي [٢٢] .

ابرز آثاره في الفقه :

١٢- شرح الوقاية للمحبوبي [٢٣] .

١٣- شرح الهداية للمرغيناني [٢٤] .

ابرز آثاره في علم الكلام والفلسفة :

١٤- حاشية على شرح التفتازاني للعقائد النسفية [٢٥] .

١٥- حاشية على (شرح المواقف) للتفتازاني [٢٦] .

١٦- شرح (طوالع الأنوار) للقاضي البيضاوي [٢٧] .

آثاره في الأدب والعروض :

١٧- شرح قصيدة البردة للبوصيري (بالفارسية) [٢٨] .

١٨- ترجمة فتح النقوض في شرح العروض الأندلسي [٢٩] .

الفرع الخامس : وفاته .

اختلفت المصادر في سنة وفاة عصام الدين ، والراجح أن سنة وفاته هي (٩٥١) هـ[٣٠] ، فرحمه الله تعالى ونفع بكتبه آمين .

المطلب الثالث : حاشية عصام الدين على شرح العقائد النسفية

الفرع الاول : نسبة المخطوط للمؤلف : وهي ثابتة بشهادة المصادر التاريخية[٣١] ، واعتراف المؤلف في مقدمة حاشيته بنفسه ما نصه : (وبعد ، فيقول العبد المتوسل إلى الله المبين القوي المتين إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الإسفرائني عصام الدين : فهذه فوائد وافية ، بل موائد آثرت بها من أراد أن يطالع«شرح العقائد» ...إلخ)[٣٢] ، فهي قطعية .

الفرع الثاني : الجزء المراد تحقيقه من «حاشية عصام الدين على شرح العقائد النسفية»: هو : ما يتعلق بإثبات الصفات الثبوتية والنزاع مع المعتزلة ، دون الشروع في تفاصيل نفس الصفات ؛ يعني النص المحقق يبدأ من كلام الشيخ عصام الدين من الورقة (٦٠) قوله : وله صفات ... إلى الورقة (٦٥) قوله : صفة أزلية .

تناول الشيخ النزاع مع المعتزلة النافيين الصفات الثبوتية .

الفرع الثالث : صفة عمل الباحث في التحقيق :

١. نسخ النص بالخط العربي المعاصر .
٢. مقابلة النص على خمسة وإثبات الفروق في الهامش ؛ ليكون المجموع ست نسخ .
٣. التعريفات المطلوبة بالأعلام والكتب والاماكن .
٤. نسبة الآيات الى سورها في المصحف الشريف مع تخريج الاحاديث إن وجد ، والأبيات الشعرية ، ونسبة الأقوال الى قائليها .
٥. التعليق على بعض المواطن .
٦. ضبط النص بعلامات الترقيم وتشكيل ما يحتاج الى حركات لدفع الوهم .
٧. نقل نص شرح العقائد النسفية في أعلى جاشية عصام الدين مفصولاً بينهما بخط .
٨. جاء خط النص المحقق والهامش من نوع (Arial) ، و حجم خط النص المحقق (١٤) وخط الهامش (١٢).
٩. شرح العقائد جاء بخط من نوع (Font 398) وبحجم (١٤) .

واسال الله تعالى التوفيق والسداد ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

[النص المحقق : إثباتَ الصفات الثبوتية]

(وَلَهُ صفاتٌ) لما ثَبَت من: أَنَّه تَعَالَى عَالِمٌ قَادِر حَيٌّ إلى غَيْر ذَلِك، ومَعْلُومٌ: أَنَّ كُلًا من ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى معنى زائدٍ على مفهوم الواجب

.....

قوله[٣٣]: (وله صفاتٌ) قَدَّم المسند ؛ للتخصيص ، فنبَّه على أنَّه لا يُشارِكُ صفاتُهُ صفاتِ غيرِهِ إلا في الاسم فهي مختصة به لا يشاركه غيره فيها .

و[قد نبَّه][٣٤] بإضافة الصفات إليه وجمعها[٣٥]على مغايرتها للذات[٣٦] وثبوت أنَّه حي قادر عالم إلى غير ذلك بالشرع والعقل .

ولا خفاء في أنَّ العقل كما يدل على ثبوت هذه الأسماء يدل على ثبوت الصفات من غير حاجة إلى التمسك بثبوت هذه الأسماء[٣٧] واستلزام ثبوتها ثبوت مبادئها[٣٨] فإنَّ إتقان[٣٩] أفعاله تعالى كما يدل على كونه عالما يدل[٤٠] على ثبوت العلم له ، والشرع كما يدل[٤١] على إطلاق العالم عليه [تعالى][٤٢] دل على إضافة العلم إليه .

ولما بنى ثبوت الصفات على ثبوت الأسماء قدم وصفه بهذه الأسماء على إثبات الصفات إلا أنَّه ينبغي أن يذكر المتكلم والمكون أيضا وكأنَّه لم [يذكرهما] [٤٣] ؛ لعدم ورود الشرع بهما ، فقول الشارح (لما ثَبت أنَّه عالم ...إلخ) إنَّما يتم في ثبوت[٤٤] الصفات[٤٥] ، لا في ثبوت الصفات الثمانية[٤٦]. وأراد بـ«مفهوم الواجب» مفهوم اسم الله [تعالى][٤٧] لا مفهوم هذا المشتق ، فكأنَّه قال : يدل على [معنى][٤٨] زائد على الذات[٤٩] الواجب ، وهو المرجع في قوله (لما[٥٠] ثبت أنَّه عالم). وإنَّما عَبر عنه بمفهوم الواجب ؛ لأنَّه فسَّر « الله » سابقا بـ(الذات الواجب الوجود) [٥١] .

وتنكير « زائد » يشعر بأنَّ كلا [٥٢] يدل على زائد آخر ؛ كما صرَّح به بقوله : (وليس الكل ألفاظا مترادفة) ، والأولى أن يقول[٥٣]: (إنَّ كلا يدل على[٥٤] مفهوم مغاير [لمفهوم][٥٥] الواجب ؛ لأنَّ الزائد يستدعي أن يكون [أ/٦١/و] مفهوم الواجب داخلا في مفهوم كل ، ولا يخفى فساده .

ومن البين أنَّ مأخذ الاشتقاق المعنى المصدري ، وهو ليس الصفة الموجودة ، بل ما يلزمه من الحاصل بالمصدر ، فقوله : (فثبت له صفة العلم) تفريع على ثبوت المأخذ ، لا لأنَّ المأخذ نفس الصفة ، بل لأنَّه يستلزمها ، وإذا ثبت صفة العلم[٥٦] والقدرة والحياة وغير ذلك يثبت[٥٧] له صفات موجودة ؛ بناء على أنَّ هذه صفات[٥٨] موجودة في المخلوقات .

فاندفع ما يقال : «هذا إنَّما يدل على[٥٩] زيادة المفهوم ولا كلام فيها والكلام في زيادة الحقيقة ، ولا يدل عليها ، وأنَّه منقوض بمثل الواجب والموجود»[٦٠].

وليس الكل ألفاظا مترادفة، وان صدق المشتق على الشيء يقتضي ثبوت مأخذ الاشتقاق له، فثبت له صفة العلم والقدرة والحياة وغير ذلك ، لا كما زعم المعتزلة من أنه عالم لا علم له، وقادر لا قدرة له، الى غير ذلك. فانه محال ظاهر، بمنزلة قولنا: أسود لا سواد له ، وقد نطقت النُّصوص بثبوت علمه وقدرته وغيرهما، ودلَّ صدور الأفعال المتقنة على وجود علمه وقدرته، لا على مجرَّد تسميته عالما وقادرا. وليس النزاع في العلم والقدرة التي هي من جملة الكيفيَّات والملكات، لما صرَّح به مشائخنا من: أنَّ الله تعالى حيٌّ، وله حياة أزليَّة، ليست بعرضٍ ولامستحيل البقاء؛ والله تعالى عالم، وله علم أزليٌّ شامل، ليس بعرض ولامستحيل البقاء، ولاضروري ولامكتسب، وكذا في سائر الصفات؛ بل النزاع في أنَّه كما أنَّ للعالم منَّا علما هو عرضٌ قائم به، زائد عليه، حادثٌ؛ فهل للصَّانع العالم علم هو صفة أزليَّة قائمة به زائدة عليه، وكذا جميع الصفات فأنكره الفلاسفة والمعتزلة، وزعموا: أنَّ صفاته عين ذاته، – بمعنى: أنَّ ذاته يسمَّى باعتبار التَّعلق بالمعلومات عالما، وبالمقدورات قادرا، إلى غير ذلك –؛ فلا يلزم تكثُّر في الذات ولا تعدُّد في القدماء والواجبات .والجواب ما سبق من أنَّ المستحيل تعدُّد الذوات القديمة، وهو غير لازم؛ ويلزمكم كون العلم مثلا قدرة وحيوة وعالما وحيًّا وقادرا وصانعا للعالم ومعبودا للخلق،.....

قوله[٦١]: (لا كما زعم المعتزلة[٦٢] أنَّه عالم لا علم له) ووافقهم الشيعة[٦٣] مع منع بعضهم عن إطلاق «العالم» وغيره من [الأسماء][٦٤] عليه ، وذا من العجائب فإنَّ الإطلاق في القرآن أكثر من أن يحصى فكيف ينكر وقوله (إلى غير ذلك) لا يتم على إطلاقه فإنَّ جمهورهم أثبتوا صفة الحياة والإرادة فيصعب عليهم نفي باقي الصفات تحرزا عن ثبوت القدماء ولا خفاء في أنَّ الأقرب في ذلك التحرز أن لا[٦٥] يقال العلم عين ذاته ، بل يقال : لما أطلق العالم عليه تعالى ولا يصح إثبات[٦٦] صفة[٦٧] العلم له تعالى حمل على[٦٨] ما يلزم العلم ويكون أثرا له من انكشاف الأشياء عليه [تعالى][٦٩] ؛ كما يقال : في الحي والرحيم ومما لا يشتبه سلبه[٧٠] أنَّه لو كان دعوى المعتزلة أنَّه عالم لا علم له وقادر لا قدرة له لا يلزم كون العلم قدرة وحياة وعالما وحيا وقادرا وصانعا للعالم أو[٧١] معبودا للخلق وكون الواجب غير قائم بذاته –كما سيذكره– لأن[٧٢] جعل العلم عين الذات على هذا سلب العلم لا ثبوت علم عين الذات وكذا القدرة فكيف يلزم كون العلم عين القدرة إلى غير ذلك.

قوله[٧٣]: (وقد نطقت النصوص بثبوت علمه وقدرته) ؛ حيث ورد «إطلاق العالم[٧٤] والعليم[٧٥] والقادر[٧٦] والقدير[٧٧]» ، وإضافة العلم والقدرة إليه تعالى في الكتاب[٧٨] والسنة[٧٩].

قوله : (ودلَّ صدور الأفعال المتقنة ...إلخ) ؛ لأن إتقان الفعل في [الشاهد][٨٠] يكون بالعلم والقدرة الموجودتين فيرشد ذلك إلى أنه كذلك في الغائب[٨١] ؛ إذ لا صارف عنه .

نعم حدوثه في الشاهد لا يصح في الغائب فيجعل في الغائب قديما فلا يرد أن صدور الأفعال لا يتوقف إلا على الانكشاف[٨٢] الذي سمَّاه المعتزلة عالمية [أ/٦١/ظ] ولا يتوقف على صفة موجودة قائمة بالفاعل.

وكونُ الواجبِ غيرَ قائمٍ بذاته إلى غيرِ ذلك من المحالات. (أزليَّةٌ) لا كما يزعمُ الكرَّاميَّة من : أنَّ له صفات لكنَّها حادثة ؛ لاستحالة قيام الحوادث بذاته؛ (قائمةٌ بذاته) ضرورة أنَّه لا معنى لصفة الشيء إلا ما يقوم به، لا كما يزعم المعتزلة من: أنَّه متكلم بكلام هو قائم بغيره ؛ لكنَّ مرادهم نفي كون الكلام صفة له، لا إثباتُ كونه صفةً له غيرِ قائم بذاته. ولمَّا تمسَّكت المعتزلة بأنَّ في إثبات الصفات إبطال التوحيد ؛ لما أنَّها موجودات قديمة مغايرة لذات الله، فيلزم قدم غير الله تعالى وتعدُّد القدماء؛ بل تعدُّد الواجب لذاته،على ما وقعت الإشارة إليه في كلام المتقدمين؛ والتصريح به في كلام المتأخرين من: أنَّ واجب الوجود بالذات هو الله تعالى وصفاته ...

قوله : (وكون الواجب[٨٣] غير قائم بذاته) فإن قلت : كونُ العلم عين الذات إن[٨٤] كان بصيرورة العلم ذاتا كان اللازم كونه حيا قادرا عالما صانعا معبودا للخلق ، وإن كان بصيرورة الذات علما كان اللازم كون الواجب غير قائم بذاته ، فالواجب أو كون الواجب غير قائم بذاته.

قلت كون الشيء عين شيءٍ قد يكون بصيرورة أحدهما الآخر ، وعينية الاثنين بهذا المعنى غير مستحيلة ، وقد يكون الاثنان[٨٥] متحدا من غير صيرورة وانقلاب وهذا هوالعينية المستحيلة ، وكلامنا فيها ، واللازم لها أن يكون لازم كل منهما لازماً للآخر فيلزم كون العلم حياً لأنَّ الحياة لازمة للذات وكون الذات غير قائم بذاته لأنَّ عدم القيام بالذات لازم العلم.

قوله[٨٦]: (أزلية لا كما يزعم[٨٧] الكرامية) هم المشبهة المنسوبون[٨٨] إلى محمد بن كرام بكسر الكاف وهو الذي قيل فيه [٨٩]:

الفقه فقه أبي حنيفة وحده والدين دين محمد بن كرام[٩٠]

كذا في «شرح المواقف[٩١]»[٩٢] وأرجو أن يكون قصد الشاعر أنَّ الدين دين نبينا[٩٣] محمد الذي هو ابن الكرام[٩٤] الى آدم عليهما السلام .ويستفاد من قوله : (لاستحالة قيام الحوادث بذاته) أنَّ[٩٥] الأزلية من موجبات القيام بذاته حتى يظنَّ أنَّ قوله (قائمة بذاته) يستحق التقديم على الأزلية تقديم الأصل على الفرع ، ولكن للتأخير أيضاً وجه[٩٦] وهو[٩٧] أنَّ ذكر الدليل بعد وضع الدعوى .. نعم كون قوله : (قائمة[٩٨] بذاته) بمنزلة الصفة الكاشفة للصفات ؛ كما يشعر به قوله (ضرورة أنَّه[٩٩] لا معنى[١٠٠] لصفة الشيء إلا ما يقوم به) يستدعى أن يتصل بقوله (صفات) .

وكما أنَّ قوله (قائمة بذاته) يردُّ[١٠١] زعم المعتزلة في الكلام يرد[١٠٢] زعمهم في الإرادة ؛ حيث يزعمون أنَّها حادثة لا في[١٠٣] محل وقوله (ولكن مرادهم) إشارة إلى أنَّ الرد ليس في موقعه لأنَّهم لا يقولون إنَّه صفة له تعالى قائمة بغيره حتى يرد عليه بقوله قائمة بذاته وإنَّما يرد عليهم [إذا][١٠٤] عدة[١٠٥] من صفاته؛ لأنَّهم ينكرون كونه صفة.

قوله[١٠٦]: (ولما[١٠٧] تمسَّكت المعتزلة) قد[١٠٨] عرفت أنَّ هذا التمسك لا يتأتى لجمهورهم .

وقد كُفِّرت النَّصارى بإثْبات ثَلاثَة من القُدماء ؛ فما بالُ الثمانية، أو أكثر! أشار إلى الجواب بقوله: (وهي لا هو ولا غيره) يعني: أنَّ صفاتَ الله تعالى ليست عين الذات ، ولا غير الذات؛ فلا يلزم قدم الغير ولا تكثر القدماء.

والنَّصارى وإن لم يصرِّحوا بالقُدماء المتغايرة، لكن لزمهم ذلك؛ لأنَّهم أثْبتوا الأقانيم الثلاثة، التي هي الوجود والعلم والحياة، وسمَّوها الأب والابن وروح القدس

.....

وقوله (فما بال الثمانية) كما في هذا الكتاب ، وقوله (أو أكثر) إشارة إلى صفات[١٠٩] أخر اختلف فيها من البقاء [أ/٦٢/و] والقدم والاستواء والوجه واليد والعينان[١١٠] والجنب والقدم والأصبع واليمين [واليسار][١١١] .

ولا يخفى أنَّ الأولى أن يقول (فما بال السبعة أو الثمانية أو أكثر) [فيكون فيه استيفاء المذاهب أو يقتصر على قوله فما بال الثمانية][١١٢] لأنَّه الذي ذكر في هذا الكتاب وأشار بقوله (أشار إلى الجواب) إلى أنَّ العبارة غير واضحة في الجواب لكن لا لما قيل أنَّ الجواب التام نفي المغايرة بين الذات والصفات وبين الصفات بعضها مع بعض وقد اقتصر [المصنف][١١٣] على الأول ولكن أشار إلى أنَّ التعدد فرع التَّغاير وبه يتم الجواب بالنّسبة الى الصفات أيضاً إذ ليست متغايرة لأنَّه يمكن أن يقال المراد كل من الصفات بالنّسبة الى الذات وبالنّسبة إلى [الصفات][١١٤] الأخرى لا هو ولا غيره فلا يكون اقتصارا على بعض الجوابَ أو يقال[١١٥] المرَاد أنَّ كلا من الصفات بالنّسبة إلى [الذات][١١٦] لا هو ولا غيره فيلزم بطريق الاقتضاء[١١٧] أن[١١٨] يكون كل بالنّسبة إلى الأخرى أيضا كذلك إذ لو كانت بالنّسبة إلى الأخرى غيرها لكانت بالنّسبة إلى الذات أيضا كذلكَ لأنَّ المغاير[١١٩] للشيء [مغاير][١٢٠] لما لَيس بعين الشيء ولا غيره فيكون البعض الآخر من الجواب لكمال[١٢١] وضوحه كالمذكور فلا يكون أيضا اقتصارا[١٢٢] بل لأنَّ العبارة غير واضحة في شيء من الاحتمالين المذكورين أو لما قيل أنَّ سوق العبارة في بيان حكم الصفات ولذا[١٢٣] ذكر قوله لا هو وإلا لا مدخل[١٢٤] له في الجواب فالجواب[١٢٥] مشار إليه ومذكور ضمنا هذا لكن في قوله (ولذا ذكر قوله لا هو وإلا لا مدخل له في الجواب[١٢٦]) نظر لأنَّه لو لم يذكر لا هو لتبادر الاعتراف بالعينية والأولى أن يقول: ولما تمسكت المعتزلة بأنَّ في إثبات الصفات إبطال التوحيد وتمسكنا بأنَّ في كون الصفات عين الذات كون العلم والقدرة والحياة متحدة وكون الصفة[١٢٧] ذاتا ومعبودا للخلق وكون الذات غير قائم[١٢٨] بذاته أشار إلى تحقيق الصفات بحيث يندفع عنه المحذورات المذكورة[١٢٩] فقال (وهي لا هو ولا غيره) لأنَّه[١٣٠] حينئذ يكون مقتضياً لذكر لا هو [بلا خلاف][١٣١] وأمَّا على ما ذكره فلا موجب لذكر لا هو[١٣٢] [بلا خفاء][١٣٣].

قوله[١٣٤] : (والنَّصارى وإن لم يصرِحوا...) ضمن كلامه منع التصريح ومنع يكفرهم[١٣٥] حقيقة فإنَّهم كفروا تغليظاً لأنَّه بلزوم الكفر لا يكفر ما لم يلتزم[١٣٦] وقيل يكفر إذا كان اللزوم ظاهراً وكان من لزوم[١٣٧] [أ/٦٢/ظ] كفره عالما به فلا يتجه عليه أنَّه بلزوم الكفر عنهم[١٣٨] لا ينبغي أن يكفروا ما لم

يلزموا[١٣٩] فعلم أنَّ يكفرهم[١٤٠] بما التزموا بلا شبهة وهو ما صرَّحوا به من القول بالقدماء[١٤١] الثلاثة ولا حاجة إلى الجواب بأنَّ آية بكفرهم[١٤٢] اقتضت التزامهم لو[١٤٣] ثبت توقف التكفر[١٤٤] على الالتزام لا[١٤٥] يخفى أنَّه كما لزم النصارى ذوات قديمة لزم أهل السنَّة لأنَّهم ادعوا وجود الصفات وقدمها وإن كل ممكن حادث فلزمهم كون الصفات واجبات لذواتها[١٤٦] فلزمهم كونها ذوات قديمة مستقلة يمكن انفكاك بعضها عن بعض والأقانيم جمع اقنوم بالضم وهو لفظ رومي بمعنى الأصل قالت النَّصارى إنَّه تعالى جوهر يعنون به القائم بذاته وله ثلاثة أقانيم وكأنَّهم سمُّوا الأمور الثلاثة أصولاً لأنَّها صفات ينوط بها نظام العالم ووجوده أو لأنَّها أصول الألوهية وإنَّما أثبتوا القدماء الثلاثة دون الأربعة مع أنَّ الذات[١٤٧] رابعها[١٤٨] لأنَّ الذات ما لم يوجد[١٤٩] مع الثلاثة لا

وزعموا: أَنَّ أُقْنُومَ العلْمِ قد انتقل إلى بدنِ عيسى عليه السَّلام، فجوَّزوا الانفكاكَ والانتقال؛ فكانت الأَقانيم ذواتٍ متغايرة. ولقائلٍ أن يمنعَ توقفَ التَّعدُّد والتَّكثُّر على التَّغاير – بمعنى جوازِ الانفكاك– للقطْع بأَنَّ مراتبَ الأَعداد – من الواحد والاثنين والثلاثة إلى غير ذلك – متعددة متكثِّرة؛ مع أَنَّ البعض جزءٌ من البعض، والجزءَ لا يغاير الكلَّ . وأَيضا لا يتصوَّر النزاعُ من أَهل السُّنَّة في كثْرة الصفات وتعدُّدها، متغايرة كانت أَو غير متغايرة . فالأولى أَن يقال: المستحيل تعدُّد ذواتٍ قديمة لا ذاتٍ وصفات ؛
.....

يستحق الألوهية وبهذا ظهر أنَّ ما قيل إنَّه ميل من[١٥٠] النَّصارى إلى أنَّ[١٥١] الصفة عين الذات لا يرد عليه أنَّه لا يلائمه جعل القدماء[١٥٢] ثلاثة إذ لو قطع[١٥٣] النَّظر عن الاتحاد فأربعة وإلا فواحد نعم يرد عليه أنَّه لا معنى حينئذ لانتقال أقنوم العلم لأنَّ أقنوم العلم عين الذات[١٥٤].

قوله[١٥٥]: (فجوَّزوا الانفكاك والانتقال وكانت[١٥٦] ذوات) فيه أنَّه لا يلزم من القول بانتقال أقنوم العلم تجويز انتقال الآخرين[١٥٧] حتى ثبت[١٥٨] ذوات متغايرة إلا أن يقال تجويز الانتقال على أقنوم العلم شهد[١٥٩] بتجويز الانتقال على الآخرين على أنَّه بانتقال اقنوم العلم يتعدد[١٦٠] الذات[١٦١] القديمة لكن لا يكون[١٦٢] كفرهم للقول بالثلاثة.

قوله[١٦٣]: (ولقائل أن يمنع توقف التعدد والتكثير[١٦٤] على التغاير) فيه[١٦٥] نظر ؛ أمَّا **أولاً** فلما قيل قيل أنَّ المدَّعى نفي لزوم تكثير[١٦٦] الأمور المتغايرة القديمة ولا يقدح فيه منع توقف تكثر[١٦٧] القدماء على التغاير وإنَّما يقدح فيه منع توقف تكثر القدماء المتغايرة على التغاير ويمكن دفعه بأنَّه[١٦٨] منع توقف التعدد[١٦٩] والتكثر على التغاير بمعنى جواز الانفكاك لا توقفه على التغاير مطلقا وحاصله أنَّ القدماء المتغايرة كما يلزم النَّصارى لأنَّ الانفكاك [أ/٦٣/و] يدل على التعدد والتغاير يلزم أهل السنَّة أيضا لأنَّ التعدد والتغاير لا يتوقف على الانفكاك بل يوجد أنَّ[١٧٠] التغاير مع عدم الانفكاك كما في الاثنين والواحد وليس الإشكال مبنيا على تفسير الغير بما يمكن انفكاكه [بل][١٧١] بناء على أنَّه الزم[١٧٢] النصارى تغاير القدماء بدليل انفكاك البعض عن البعض[١٧٣] والانفكاك يدل على التغاير والاثنينية

وبهذا[١٧٤] اندفع أيضاً إنَّه وقد[١٧٥] عين معنى الغير في هذا المقام فلا يرد قوله بعد هذا (فإن قيل هذا [النَّفي][١٧٦] في الظاهر رفع للنَّقيضين..الخ) .

وأمَّا **ثانيا** فلأنَّ جواب شبهة المعتزلة من لزوم تعدد القدماء للقول بوجود[١٧٧] الصفات مع[١٧٨] استلزام القول بوجود الصفات[١٧٩] تعدد القدماء بسند توقف التعدد على التغاير بالمعنى المذكور فالكلام عليه بالمنع مقابلة المنع بالمنع بل منع السند نعم[١٨٠] لو أبطل توقف التكثر[١٨١] على التغاير لكان موجها.

قوله[١٨٢] : (للقطع بأنَّ مراتب الأعداد من الواحد والاثنين والثلاثة إلى غير ذلك متعددة) يناقش فيه أولا بأنَّ الوحدة ليست من مراتب الأعداد وثانيا بأنَّ مراتب الأعداد ليس بعضها جزءا من بعض إذ قد يقرر[١٨٣] أنَّ المراتب مركبة من الوحدات فالعشرة مثلا مركبة من وحدات[١٨٤] متكررة لا من خمستين أو أربعة وستة وهذا[١٨٥] مع كونه كلاما على السند يمكن دفعه بأنَّ جعل الواحد من مراتب الأعداد تغليباً[١٨٦] أو بناء على مذهب من جعل العدد ما يقع في العد[١٨٧] فيكون الواحد عددا وبأنَّه[١٨٨] جعل الواحد والاثنين [والثلاثة][١٨٩] متعددة وكذا الواحد والثلاثة إلى[١٩٠] غير ذلك من الواحد [والاثنين والثلاثة][١٩١] والأربعة مع أنَّ بعض الذي هو الواحد جزء من البعض الذي هو غير الواحد من الاثنين والثلاثة إلى غير ذلك.

قوله[١٩٢] : (وأيضا لا يتصور نزاع) الخ يعني النِّزاع فيه نزاع في البديهي والاستدلال عليه معارض[١٩٣] بالبديهة.

قوله[١٩٤]: (فالأولى) فيه إشارة الى أول ما ذكرنا على منع توقف التكثر على التغاير.

وأن لا يجترئ على القول بكون «الصفات واجبة الوجود لذاتها»، بل يقال: «هي واجبة لا لغيرها»؛ بل لما ليس عينها ولا غيرها – أعني: ذات الله تعالى وتقدَّس –، ويكون هذا مراد من قال: «واجب الوجود لذاته هو الله تعالى وصفاته»، – يعني: أنَّها واجبة لذات الواجب تعالى وتقدَّس؛ – وأمَّا في نفسها فهي ممكنة. ولا استحالة في قدم الممكن إذا كان قائما بذات القديم واجبا به غير منفصل عنه؛ فليس كلُّ قديم إلها، حتَّى يلزم من وجود القدماء وجود الآلهة، لكن ينبغي أن يقال: إنَّ الله تعالى قديم بذاته موصوف بصفاته، ولا يطلق القول بالقدماء، لئلا يذهب الوهم إلى أنَّ كلا منها قائم بذاته موصوف بصفات الأُلوهيَّة. ولصعوبة هذا المقام ذهبت المعتزلة والفلاسفة إلى نفي الصفات ، والكرَّاميَّة إلى نفي قدمها، والأشاعرة إلى نفي غيريَّتها وعينيَّتها.فإن قيل: هذا النَّفي في الظَّاهر رفع للنَّقيضين، وفي الحقيقة جمع بينهما؛ لأنَّ المفهوم من الشَّيء إن لم يكن هو المفهوم من الآخر فهو غيره، وإلا فعينه؛ ولا يتصوَّر بينهما واسطة .....

قوله[١٩٥]: (وأن لايجترء على القول بكون الصفات واجبة[١٩٦] الوجود لذاتها) لا يقتصر الجرأة على كونها خلاف الأولى بل هو غير صحيح فكان استعمال الأولى في عدم الجرأة رعاية أدب المشايخ .

وقوله: [أ/٦٣/ظ] (بل يقال هي واجبة لا بغيرها بل لما ليس عينها ولا غيرها) لا محل له بعد التجاوز عن اللاعين واللاغير بل يقال هي واجبة لذات الواجب[١٩٧] وكون مراد من قال[١٩٨] الواجب الوجود لذاته هو الله تعالى [وصفاته][١٩٩] ما ذكره يكاد لا يساعد[٢٠٠] عبارته لأنَّ ضمير لذاته الى الموصول في الواجب فكما أنَّ[٢٠١] حمل الله عليه بجعله[٢٠٢] واجبا لذاته حمل الصفات عليه[٢٠٣] بجعلها[٢٠٤] واجبة لذواتها نعم لو كانت العبارة الواجب الوجود لذات الله [تعالى][٢٠٥] هو الله تعالى وصفاته كان المعنى ما ذكره وجعل[٢٠٦] هذه العبارة لهذا[٢٠٧] المعنى ممَّا لا يرضى به إلا متعسف في التأويل وفي قوله (ولا استحالة في قدم الممكن) أنَّه يستحيل عند منكر الإيجاب الذي يدَّعي كونه فاعلا مختارا ولهذا[٢٠٨] حكم بأنَّه كل ممكن حادث.

قوله[٢٠٩]: (ولصعوبة هذا المقام ذهب المعتزلة والفلاسفة الى نفي الصفات) لكن صعوبة وجود الصفات عند المعتزلة لتكثر[٢١٠] القدماء دون الفلاسفة فإنَّه لا صعوبة له عندهم لذلك ، بل وجه الصعوبة أنَّه لو كانت الصفات موجودة لكان الواجب فاعلا وقابلا معا وهو باطل عندهم ونوقش في نفي الكرامية قدم الصفات بأنَّهم قالوا بقدم المشيئة[٢١١] والكلام وفسَّروه بالقدرة على التكلم والمشهور أنَّهم قالوا بحدوث الكلام.

قوله[٢١٢]: (فإن قيل هذا في الظاهر رفع للنَّقيضين وفي الحقيقة جمع بينهما) يمكن[٢١٣] بيانه من وجهين أحدهما أنَّ الغير نقيض العين كما بينه فسلب العين عن الصفات الموجودة يستلزم ثبوت الغير لها سواء كان نقيضا بمعنى السلب أو بمعنى العدول وسلب الغير يستلزم ثبوت العين[٢١٤] [لها][٢١٥] وثانيهما أنَّ سلب هو عن الصفة الموجودة يستلزم العدول وثبوت ذلك السلب وكذا سلب الغير يستلزم ثبوته وهو سلب سلب هو فيلزم اجتماع[٢١٦] سلب هو سلب[٢١٧] سلب هو لكن في كون قوله (وهي لا هو ولا غيره) في الظاهر رفع النَّقيضين نظر إنَّما يكون كذلك لو كانت قضية سالبة بحسب الظاهر أمَّا لو كانت معدولة [فلا][٢١٨] لأنَّ الظاهر من لا هو ولا غيره العدول كما[٢١٩] أنَّ الظاهر من اللاكاتب[٢٢٠] العدول كانت[٢٢١] بحسب الظاهر جمع النَّقضين وهو لا هو ولا غيره لأنَّ لا غيره في المعنى[٢٢٢] لا لا هو[٢٢٣] وفي الحقيقة رفعهما وقوله[٢٢٤] (لأنَّ المفهوم من الشيء إن لم يكن [هو المفهوم من الآخر][٢٢٥] الظاهر [أ/٦٤/و] منه لأنَّ[٢٢٦] الشيء إن لم يكن هو الآخر فهو غيره وإلا فهو

قُلنا: قد فسَّروا «الغيريَّة» بكون الموجودين بحيث يقدَّر ويتصوَّر وجود أحدهما مع عدم الآخر، – أي: يمكن الانفكاك بينهما؛ – «والعينيَّة» باتحاد المفهوم بلا تفاوت أصلاً؛ فلا يكونان نقيضين، بل يتصوَّر بينهما واسطة بأن يكون الشيء بحيث لا يكون مفهومه مفهوم الآخر ولا يوجد بدونه – كالجزء مع الكل ، والصفة مع الذات ، وبعض الصفات مع البعض –؛ فإنَّ ذات الله تعالى وصفاته أزليَّة، والعدم على الأزلي محال ، والواحد من العشرة يستحيل بقاؤه بدونها، وبقاؤها بدونه؛ إذ هو منها، فعدمها عدمه، ووجودها وجوده؛ بخلاف الصفات المحدثة ، فإنَّ قيام الذات بدون تلك الصفة المعيَّنة متصوَّر، فتكون غير الذات؛ كذا ذكره المشائخ.....

عينه والجمع بين النَّقيضين مع استحالته يستلزم تعدد عين الواجب وتعدد غيره من القدماء[٢٢٧]..

قوله[٢٢٨]: (قلنا قد فسَّروا الغيرية) الخ وليس هذا التفسير مبنيا على اصطلاح[٢٢٩] منهم بل لادعائهم أنَّه مقتضى[٢٣٠] اللُّغة والعرف إذ[٢٣١] يقال ليس في الدار غير زيد مع [أنَّه][٢٣٢] ذو يد وقدرة ورد بأنَّ المراد بالغير ههنا فرد آخر من نوعه وإلا لزم أن لا تغاير ثوبه[٢٣٣] بل أمتعة البيت وبأنَّ القدرة غير زيد[٢٣٤] اتفاقا لأنَّ العرض غير المحل اتفاقا كما سيجيئ.

قوله[٢٣٥] : (فإنَّ ذات الله تعالى وصفاته أزلية والعدم على الأزلي محال) هذا البيان يستدعي أن لا يكون شيء من القديمين متغايرين فلا يكون الأفلاك مع قدمها متغايرة ولا العقول وزيد لدفع المثال الأول أنَّ المراد إمكان الانفكاك بحسب الوجود أو الحيز وفيه أنَّه لو كان كذلك لم يقتصروا في الاستدلال على ما ذكروا بل كانوا[٢٣٦] متعرضين أنَّ الذات والصفات لا يمكن انفكاكهما في الحيز [لامتناع][٢٣٧] الحيز عليهما ويعتذر بأنَّه ترك التعرض لظهوره ثم نقول لو تم ما ذكره لزم أن لا يمتنع تعدد القدماء إذ لا يكون القدماء[٢٣٨] متغايرة فالوجه أن يقال إنَّ[٢٣٩] ذات الله تعالى يقتضي صفاته ويمتنع انفكاك كل من المقتضى [والمقتضى][٢٤٠] عن الآخر وكذا يمتنع انفكاك كل من أمرين [آخرين][٢٤١] نقيضيهما[٢٤٢] أمر واحد عن الآخر.

قوله[٢٤٣]: (والواحد من العشرة يستحيل بقاؤه بدونها وبقاؤها[٢٤٤] بدونه إذ هو منها) أي بعض منها (فقدمها عدم[٢٤٥]) أي عدم العشرة عين[٢٤٦] عدم الواحد منها إمَّا في ضمن واحد [ما أي واحد][٢٤٧] كان وإمَّا في ضمن جميع الآحاد [إلى غير ذلك][٢٤٨] ولكن[٢٤٩] (وجودها وجوده) لا مطلقا بل [في][٢٥٠] ضمن ضمن جميع الآحاد لأنَّ وجود الكل وجودات الأجزاء كلها لا وجود[٢٥١] جزء منها ومن البين أنَّ المراد بوجود العشرة والواحد التحقق في نفس الأمر بمعنى أن يكون نفس الأمر[٢٥٢] ظرفا لنفس الواحد والعشرة لا بوجودهما[٢٥٣] لأنَّهما ليسا موجودين وفي قوله (فإنَّ قيام الذات بدون تلك الصفة المعينة متصور) [لا يقال][٢٥٤] فيه بحث من وجهين [أحدهما أنَّه][٢٥٥] إن اراد قيام الذات بشرط كونها موصوفة بتلك الصفة المعينة فبطلانه بين وإن أراد قيام الذات مع قطع النَّظر عن الاتصاف بها فلا مخالفة بين الجزء والصفات المحدثة في ذلك وثانيهما أنَّ [أ/٦٤/ظ] هذا لا يتم في الصفات المحدثة اللازمة للذات لأنَّا نقول المراد إمكان قيام الذات بدون الصفة نظرا إلى ذاته وهذا ممكن في الصفات المحدثة اللازمة وإن أورد[٢٥٦] أنَّه كذلك الصفات القديمة والجزء بالنَّظر إلى الكل فهو بعينه ما ذكره الشارح على أنَّ الصفة اللازمة المحدثة لا تتحقق[٢٥٧] عند الاشعري إذ الأعراض لا تبقى زمانين[٢٥٨].

وفيه نظر ؛ لأنَّهم إن أرادوا به صحَّة الانفكاك من الجانبين انتقض بالعالم مع الصَّانع، والعرض مع المحل ؛ إذ لا يتصوَّر وجود العالم مع عدم الصَّانع لاستحالة عدمه، ولا وجود العرض – كالسَّواد مثلا – بدون المحل، وهو ظاهر مع القطع بالمغايرة اتفاقا؛ وإن اكتفوا بجانب واحد لزمت المغايرة بين الجزء والكل، وكذا بين الذات والصفة، للقطع بجواز وجود الجزء بدون الكل، والذات بدون الصفة ؛ وما ذكر – من استحالة بقاء الواحد بدون العشرة – ظاهر الفساد. ولا يقال: المراد إمكان تصوُّر وجود كل منهما مع عدم الآخر، ولو بالفرض ، وإن كان محالاً؛ والعالم قد يتصوَّر موجودا، ثُمَّ يطلب بالبرهان ثبوت الصَّانع؛

بخلاف الجزء مع الكل ؛ فإنَّه كما يمتنع وجود العشرة بدون الواحد، يمتنع وجود الواحد من العشرة بدون العشرة؛ إذ لو وجد لما كان واحدا من العشرة. والحاصل: أنَّ وصف الإضافة معتبر، وامتناع الانفكاك حينئذ ظاهر ؛ لأنَّا نقول: قد صرَّحوا بعدم المغايرة بين الصفات، بناء على أنَّها لا يتصوَّر عدمها لكونها أزليَّةً، مع القطع بأنَّه يتصوَّر وجود البعض – كالعلم مثلا –، ثمَّ يطلب إثبات البعض الآخر؛ فعلم أنَّهم لم يريدوا هذا المعنى، مع أنَّه لا يستقيم في العرض مع المحل؛ ولو اعتبر وصف الإضافة لزم عدم المغايرة بين كل متضايفين، – كالأب والابن، والأخوين، وكالعلة والمعلول؛ – بل بين الغيرين ؛ لأنَّ الغيريَّة من الأسماء الإضافيَّة؛ ولا قائل بذلك .....

قوله[٢٥٩]: (لأنَّهم إن أرادوا صحة الانفكاك من الجانبين) لا يقال الترديد قبيح لأنَّه[٢٦٠] تقرر من قوله بخلاف الصفة المحدثة فإنَّ قيام الذات بدون ذلك[٢٦١] الصفة المعينة متصور فيكون غير الذات أنَّ المراد الاكتفاء بجانب واحد لأنَّا نقول كلامه متماثل لأنَّ قوله (والواحد من العشرة يستحيل بقاؤه بدونها وبقاؤها بدونه) يدل على أنَّه لا[٢٦٢] يكفي امتناع الانفكاك من جانب واحد فيحسن الترديد.

قوله[٢٦٣]: (وإن اكتفوا بجانب واحد لزم[٢٦٤] المغايرة بين الجزء والكل[٢٦٥]) أي غير الجزء الأخير وأيضا يلزم عدم مغايرة العرض اللازم لمحله[٢٦٦] وقد عرفت ما فيه[٢٦٧] وجواز وجود الذات بدون الصفة لا يتم مع قيام دليل أقيم عليه فلا يسمع من غير إبطاله وأيضا الصفة[٢٦٨] مقتضى الذات فكيف يجوز[٢٦٩] الذات بدونها.

قوله[٢٧٠]: (لا يقال المراد إمكان تصور وجود[٢٧١] كل منهما مع عدم [كل منهما مع عدم][٢٧٢] الآخر ولو بالفرض) يعني [أنَّ][٢٧٣] المراد إمكان فرض وجود كل منهما مع عدم الآخر ولم يبين [عدم][٢٧٤] إمكان وجود الذات بدون الصفة لأنَّ معرفة الحاصل يتكفله[٢٧٥] إذ مع اعتبار إضافة[٢٧٦] الذات إلى الصفة لا يمكن وجودها بدونها أو للغناء[٢٧٧] عنه لأنَّه يكفي في نفي المغايرة بين الذات[٢٧٨] والصفة امتناع انفكاك الصفة لأنَّ المعتبر في المغايرة الانفكاك من الجانبين وإنَّما تعرض لامتناع انفكاك الجزء عن الكل مع الغناء عنه بامتناع انفكاك الكل عن الجزء تصحيحا لما نسبه[٢٧٩] إلى ظهور الفساد من قولهم إنَّ الواحد يمتنع بدون العشرة بقي أنَّ قوله (بخلاف الجزء مع الكل) لا يتم إذ كثيرا ما يصدق بوجود الكل ثم يطلب بالبرهان ثبوت الجزء لخفاء كونه جزءا له وأنَّه مع اعتبار الإضافة يمتنع انفكاك[٢٨٠] كل من الكل والجزء والذات [أ/٦٥/و] والصفة بحسب نفس الأمر فلا وجه لاعتبار صحة الانفكاك بحسب الفرض.

فإن قيل: لم لا يجوز أن يكون مرادهم أنَّها لا هو بحسب المفهوم، ولا غيره بحسب الوجود، كما هو حكم سائر المحمولات بالنسبة إلى موضوعاتها؛ فإنَّه يشترط الاتحاد بينهما بحسب الوجود ليصحَّ الحمل ، والتَّغاير بحسب المفهوم ليفيد – كما في قولنا: «الإنسان كاتب» ، – بخلاف قولنا: «الإنسان حجر»؛ فإنَّه لا يصحُّ، وقولنا: «الإنسان إنسان»؛ فإنَّه لا يفيد؟ قلنا : لأنَّ هذا إنَّما يصحُّ في مثل العالم والقادر بالنسبة إلى الذات، لا في مثل العلم والقدرة، – مع أنَّ الكلام فيه –؛ ولا في الأجزاء الغير

المحمولة، كالواحد من العشرة ، واليد من زيد . وذكر في «التبصرة» : أنَّ كون الواحد من العشرة، واليد من زيد، غيره ممَّا لم يقل به أحد من المتكلّمين – سوى جعفر بن حارث ؛ وقد خالفه في ذلك جميع المعتزلة، وعدَّ ذلك من جهالاته – ؛ وهذا لأنَّ العشرة اسم لجميع الأفراد، متناول لكل فرد من آحاده مع أغياره، فلو كان الواحد غيرها لصار غير نفسه، لأنَّه من العشرة، وأن تكون العشرة بدونه؛ وكذا لو كان يد زيد غيره لكان اليد غير نفسها. هذا كلامه، ولا يخفى ما فيه .....

قوله[٢٨١] : (فإن قيل لم لا يجوز أن يكون مرادهم) لا يصح أن يكون مرادهم[٢٨٢] ذلك مع تفسيرهم الغيرية بما سبق إلا أن [لا][٢٨٣] يجعل هذا التفسير من الأشاعرة بل من غيرهم لاصطلاح[٢٨٤] كلامهم ويفهم من[٢٨٥] قوله (فإنَّه[٢٨٦] يشترط الاتحاد بينهما) الخ أنَّ اشتراط الاتحاد لصحة الحمل واشتراط المغايرة لإفادته مع أنَّ صحة الحمل متوقفة عليهما سواء إذ الحمل اتحاد المتغايرين في المفهوم بحسب الوجود وما يقال إنَّ مجرد التغاير بحسب المفهوم غير كاف للإفادة فعليه أن يشترط لها مع التغاير عدم اشتمال للوضع[٢٨٧] على المحمول إذ لا يفيد الحيوان النَّاطق ناطق غير متجه لأنَّه لم يدع إلا أنَّ الافادة يتوقف[٢٨٨] لا[٢٨٩] على التغاير وهو لا يستلزم دعوى[٢٩٠] كفايته فيها[٢٩١] نعم يتجه أنَّه لا يتوقف إفادة الحمل إلا[٢٩٢] على التغاير ذهنا لا على التغاير بحسب المفهوم والتغاير ذهنا يحصل بالملاحظة بوجهين فيفيد قولنا الانسان بشر إذا لوحظ الانسان بالحيوان النَّاطق والبشر بالضاحك.

قوله[٢٩٣] : (قلنا هذا إنَّما يصح في مثل العالم والقادر بالنسبة إلى الذات لا في مثل العلم والقدرة) وأيضا هذا يؤدي إلى كون الصفات عين[٢٩٤] الذات كما هو مذهب المعتزلة وغيرهم.

قوله[٢٩٥] : (فلو كان الواحد غيرها لكان غير نفسه لأنَّه من العشرة وأن يكون العشرة بدونه) يعني[٢٩٦] لأنَّه من العشرة والعشرة لا يكون[٢٩٧] بدونه[٢٩٨] على أنَّ إن مكسورة نافية فالعشرة لا[٢٩٩] يكون[٣٠٠] غير الواحد فلو كان الواحد الذي ليس العشرة غيره غيرها لكان غير نفسه لأنَّ المغاير للشيء مغاير لما ليس غيره[٣٠١] وكثيرا ما يروى[٣٠٢] إن مفتوحة فهو حينئذ عطف على ضمير كان وقوله بدونه على خبر كان فيكون الحاصل لكان كون [العشرة][٣٠٣] بدون الواحد [فمن][٣٠٤] قال فتح إن تصحيف[٣٠٥] لعدم إمكان عطفه على ما سبق إلا[٣٠٦] بتمحل تقدير ولزوم[٣٠٧] أن يكون العشرة بدونه فقد غفل وكان قوله (ولا يخفى ما فيه) اشارة إلى أن لا فرق بين الجزء والكل والمحل والعرض والعالم والصانع في أنَّه يمتنع الانفكاك من أحد الجانبين فكيف بعد[٣٠٨] جعل الجزء غيرا من الجهالة وما يقال إنَّه إشارة إلى أنَّ كون الشيء من الشيء وعدم تحققه [أ/٦٥/ظ] بدونه[٣٠٩] لا يقتضي النفسية حتى يلزم من[٣١٠] مغايرته للشيء مغايرته لنفسه وبالجملة مغايرة الشيء للشيء لا يقتضي مغايرته لكل جزء من أجزائه حتى يلزم من مغايرة الواحد للعشرة مغايرته لنفسه يظهر[٣١١] ضعفه ممَّا قررناه لك فأحسن التأمُّل.

الهوامش

[١] ترجمت لعصام الدين مصادر كثيرة منها : شذرات الذهب : ابن العماد الحنبلي ٢٨٨/٧، هدية العارفين : إسماعيل البغدادي ٥٠/١ ، معجم المؤلفين : رضا كحالة ١٠١/١ ، كشف الظنون : حاجي خليفة ١/١، ١٩٠ ، ٨٥٣ ، ٨٧٧ ، ١٠٢١/٢ ، معجم المطبوعات : إليان سركيس ١٣٣٠/٢، شرح الفريد : عصام الدين الإسفراييني ، وقد نال به الدكتور نوري ياسين حسين شهادة الماجستير في اللغة العربية من جامعة القاهرة سنة ١٩٨٥م، شرح عصام الدين الاسفراييني على معاني الاستعارات لأبي الليث السمرقندي ، وهو بحث للدكتورة مواهب عباس فاضل وقد نشر في مجلة الاستاذ العدد (٦٩) لسنة ٢٠٠٨م .

[٢] إسفراييين : هي بليدة حصينة من نواحي نيسابور شمال شرق خراسان ، وعلى منتصف الطريق من جرجان ، فموقعها وسط بين المراكز الشهيرة في بلاد خراسان (سمرقند ، هراة ، جرجان) . ينظر : معجم البلدان : ياقوت الحموي ١٧٧/١ .

[٣] هذا هو الراجح في ولادة العصام ، وقد بينت المصادر تاريخين لولادته ، وهما (٨٧٣) هـ ، و (٨٧٩)هـ ، والثاني هو الراجح وهو الذي ذكره حفيد العصام عبد الملك العصامي ، وهو أثبت من غيره في تحديد ميلاد جده . ينظر: سمط النجوم العوالي : العصامي ٤٢٨/٤، شذرات الذهب : ابن العماد الحنبلي ٢٨٨/٧ ، كشف الظنون : حاجي خليفة ١/١ ، ١٩٠ ، ٨٥٣ ، ٨٧٧ ، ٢/ ١٠٢١ ، الأعلام: الزركلي ١٨٤/١ .

[٤] التونكي : محمود حسن خان التونكى المولوي : عالم بالتراجم ، من فقهاء الحنفية في الهند . ولد في بلدة تونك عاصمة احدى الامارات الاسلامية في الهند، ونشأ بها، وحفظ القرآن، واخذ عن علمائها، وتوفي بها سنة ١٩٤٧ م ، من مؤلفاته : معجم المصنفين . ينظر : الأعلام : الزركلي ٤٠٥/١٥ ، معجم المؤلفين : عمر كحالة ١٥٧/١٢ .

[٥] ينظر : شرح الفريد : عصام الدين الإسفراييني ص ٢٠ .

[٦] هراة : من أمهات مدن خراسان ، تقع قرب بوشنج ، وهي اليوم من مدن أفغانستان ، وفي إقليم فارس، قرب مدينة اصطخر مدينة تحمل اسم هراة ، والنسبة إلى هراة (هروى)، وإليها ينسب كثير من العلماء .
قال ياقوت الحموي : لم أر بخراسان عند كوني بها في سنة(٦٧٠)ه ، مدينة أجل ولا أعظم ولا أفخم ولا أحسن ولا أكثر أهلا منها فيها بساتين كثيرة ومياه غزيرة وخيرات كثيرة ، محشوة بالعلماء ومملوءة بأهل الفضل والثراء . معجم البلدان : ياقوت الحموي ٣٩٦/٥ . وينظر : الروض المعطار في خبر الأقطار : الحميري ٥٩٤/١ .

[٧] ينظر : هدية العارفين : إسماعيل البغدادي ٥٠/١ .، معجم المطبوعات : إليان سركيس ١٣٣٠/٢.

[٨] شذرات الذهب : ابن العماد الحنبلي ٢٨٨/٧ ؛ ومعجم البلدان : ياقوت الحموي ٣٩٦/٥ ..

[٩] ينظر : معجم المصنفين : التونكي ٣٧٥/٤ .

[١٠] الجامي : هو عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي المشتهر بنور الدين ولد بولاية جام بين مشهد وهراة سنة (٨١٧)هـ ، وهو من كبار شعراء الفارسية ، وللجامي مصنفات كثيرة ، توفي سنة (٨٩٨)هـ في هراة . ينظر : شذرات الذهب : ابن العماد الحنبلي ٣٥٩/٢، البدر الطالع : الشوكاني ٣٢٧/١ .

[١١] أبو الفتح الشريفي : هو السيد الفاضل الفقيه المتكلم الأمير أبو الفتح المدعو بتاج السعيدي الأردبيلي ، حفيد الشريف الجرجاني ، كان من عظماء دولة السلطان شاه طهماسب الصفوي وله مصنفات عديدة ، كانت وفاته بأردبيل(وهي اذربيجان) سنة (٩٧٦)هـ . ينظر : ريحانة الأدب : ابن سعيد المغربي ٢٢٠/٣ ، روضات الجنان : الخوانساري ١٨٠/١، ومعجم المصنفين : التونكي ٣٧٩/٤. .

[١٢] ينظر : هدية العافين : إسماعيل البغدادي ٥١/١ .

[١٣] ينظر : أسماء الكتب : عبد اللطيف زادة ٥٤/١ ، هدية العارفين : البغدادي ٦١/١ .

[١٤] ينظر : كشف الظنون : حاجي خليفة ١٩١٦/٢ .

[١٥] ينظر : خزانة التراث : مركز الملك فيصل ٣٧١/٣ رقم(٢٣٨٨) .

[١٦] ينظر : كشف الظنون : حاجي خليفة ٤٧٣/١ .

[١٧] ينظر : تاريخ الأدب العربي : بروكلمان ٢٥٦/٥ .

[١٨] ينظر : معجم المطبوعات العربية والمعربة: إليان سركيس ١٣٣١/٢ .

[١٩] وتعرف بالرسالة الترشيحية . ينظر : كشف الظنون : حاجي خليفة ٨٥٣/١ .

[٢٠] ينظر : هدية العافين : البغدادي ٥٠/١ .

[٢١] ينظر : هدية العافين : البغدادي ٥٠/١ .

[٢٢] ينظر : إيضاح المكنون : البغدادي ٤٤/٢ .

[٢٣] ينظر : تاريخ الأدب العربي : بروكلمان ٣٢٤/٦ .

[٢٤] ينظر : تاريخ الأدب العربي : بروكلمان ٣٢٤/٦ .

[٢٥] ينظر : معجم المطبوعات : إليان سركيس ٨٥٣/١ .

[٢٦] ينظر : هدية العافين : البغدادي ٥١/١ .

[٢٧] ينظر : هدية العافين : البغدادي ٥١/١ .

[٢٨] ينظر : معجم المصنفين : التونكي ٣٧٦/٤ .

[٢٩] ينظر : تاريخ الأدب العربي : بروكلمان ٣٥٧/٥ .

(٣٠) تنظر : شذرات الذهب : ابن العماد الحنبلي ٢٨٨/٧ .
(٣١) مقدمة «حاشية عصام الدين الاسفرائيني على شرح العقائد » طُبِعَ في اسطنبول سنة ١٢٤٩هـ من محتويات خزانة مكتبة محمد عاصم / كوبريلي ، ص : ٢ .
(٣٢) ينظر لذلك : كشف الظنون ١١٤٥/٢ ؛ وهدية العافين : البغدادي ٥١/١ ؛ ومعجم المطبوعات العربية ١٣٣٠/٢.
(٣٣) في ج، د (قال).
(٣٤) المثبت من ب، ج، د، هـ، ز ، وفي أ (تنبه).
(٣٥) إذ قال الإمام النسفي : (له صفات) حيث جمعها واضافها اليه تعالى .
(٣٦) في ب (الذات).
(٣٧) عبارة (يدل على ثبوت الصفات من غير حاجة إلى التمسك بثبوت هذه الأسماء) سقطت من ز.
(٣٨) في ب (مرادفها)، وفي ج (مراد بها).
(٣٩) في ج (إيقان).
(٤٠) عبارة (على كونه عالما يدل) سقطت من ج.
(٤١) في ب (وكما دل)، وفي ج، د، ز (كما دل).
(٤٢) الزيادة من ج، د.
(٤٣) المثبت من د، هـ وفي أ : (يذكرها).
(٤٤) في هـ (الثبوت).
(٤٥) أي : ثبوت الصفات مطلقا ؛ ليشمل المتكلم والمُكوّن . الباحث .
(٤٦) عبارة (ولما بنى ثبوت الصفات) إلى قوله: (ثبوت الصفات الثمانية) سقطت من ب، ج، ز.
(٤٧) الزيادة من د.
(٤٨) الزيادة من د، هـ، ز.
(٤٩) في د (ذات).
(٥٠) في ج (كما).
(٥١) شرح العقائد النسفية ، ت : السقا ، ص : ٢٨ .
(٥٢) في ب، ج، د، هـ، ز (كلا).
(٥٣) في ب (يقال).
(٥٤) كلمة (على) سقطت من ج.
(٥٥) في (أ) : (بمفهوم) ، والمثبت من بقية النسخ .
(٥٦) كلمة (العلم) سقطت من ب.
(٥٧) في ج، د، هـ (ثبت).
(٥٨) في هـ (الصفات).
(٥٩) عبارة (على أنَّ هذه صفات موجودة في المخلوقات فاندفع ما يقال هذا إنَّما يدل على) سقطت من ب.
(٦٠) هذا القول هو للعلامة أحمد بن موسى الخيالي في حاشيته (ضمن المجموعة السنية) ، ص : ٢٦٣ .
(٦١) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(٦٢) المعتزلة: هم فرقة إسلامية من الفرق الكلامية العقدية ، يلقبون انفسهم بأصحاب العدل والتوحيد ، وبالقدرية، وجاءت تسميتهم بالمعتزلة بما حصل مع رئيسهم واصل بن عطاء الدي اعتزل مجلس الحسن البصري، من أبرز عقائدهم القول بخلق القرآن ، ونفي عذاب القبر ، وإنكار الصفات الثبوتية ، وأصول خمسة: العدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ينظر: الملل والنحل: ٤٣/١؛ وينظر: العرش، شمس الدين ابو عبدالله محمد بن احمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد بن خليفة بن علي التميمي،مط: عمادة البحث العلمي بالجامعة الاسلامية المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط: ٢، سنة ١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٣ م: ١/ ٥٠ .
(٦٣) الشيعة فرقة إسلامية وهم الذين شايعوا علياً رضي الله عنه على الخُصُوص وقالوا بإمامته وخلافته نصاً ووصيةً، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج عن أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره، أو بتقية من عنده. وقالوا: ليست الإمامة قضية مصلحية تناط باختيار العامة، بل هي قضية أصولية، وهي ركن الدين، لا يجوز للرسل عليهم السلام إغفاله، ولا تفويضه إلى العامة، وثبوت عصمة الأنبياء والأئمة وجوبا عن الكبائر والصغائر وهم خمس فرق: كيسانية، وزيدية، وإمامية، وغلاة، وإسماعيلية. وبعضهم يميل في الأصول إلى الاعتزال، وبعضهم إلى السنة، وبعضهم إلى التشبيه . ينظر: الملل والنحل ، للشهرستاني ١ / ١٤٦ .
(٦٤) المثبت من ز ، وفي البقية (أسماء).
(٦٥) كلمة (لا) سقطت من ج، ز.
(٦٦) كلمة (إثبات) سقطت من ج.
(٦٧) في ب (صفات).
(٦٨) كلمة (على) سقطت من ب.

(٦٩) الزيادة من هـ.
(٧٠) في ج (ومما لا يسلبه)، وكلمة (سلبه) سقطت من د، هـ، ز.
(٧١) في ب، ج، د، هـ، ز (و).
(٧٢) في ب (فلأنَّ).
(٧٣) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(٧٤) كقوله تعالى: ﴿ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ [سورة الرعد:٩].
(٧٥) كقوله تعالى: ﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ [سورة البقرة:٣٢].
(٧٦) كقوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ انظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ﴾ [سورة الأنعام:٦٥].
(٧٧) كقوله تعالى: ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ﴾ [سورة الروم:٥٤].
(٧٨) كقوله تعالى: ﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [سورة البقرة:٢٥٥].
(٧٩) كما في الصحيح قال سيدنا الخضر لسيدنا موسى : ((يَا مُوسَى إِنِّي عَلَى عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ عَلَّمَنِيهِ)). رواه البخاري في كتاب تفسير القرآن رقم (٤٧٢٥) ، ٨٨/٦ .
(٨٠) المثبت من ب، ج، د، هـ، ز (الشاهد) ، وفي أ : (المشاهدة).
(٨١) في ج (والغائب).
(٨٢) في ج (أن انكشاف).
(٨٣) كلمة (الواجب) سقطت من ج.
(٨٤) كلمة (إن) سقطت من ج.
(٨٥) في ب، ج، د، هـ، ز (الاثنين).
(٨٦) كلمة (قوله) سقطت من د.
(٨٧) في ج، د، هـ، ز (زعم).
(٨٨) في ز (المنسوبة).
(٨٩) في د، هـ زيادة (من الكامل).
(٩٠) ذكره ابن الوردي في تاريخه . تاريخ ابن الوردي ، عمر بن مظفر بن عمر بن محمد ابن أبي الفوارس، أبو حفص، زين الدين ابن الوردي المعري الكندي (المتوفى: ٧٤٩هـ) ، دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م : ٢٢٥/١ .
(٩١) كتاب «المواقف» وهو مما ألَّفه العلامة عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي القاضي (ت: ٧٥٦هـ) ، وهو من أعمد كتب علم الكلام عند أهل السنة والجماعة ألفه العضدُ لغياث الدين ، وزير خدابنده في زمنه ، وهو: كتاب جليل القدر، رفيع الشأن ولم يُنسَجْ مثْلُهُ حتى يومنا هذا . جعله على مقدمة وستة مواقف : الموقف الاول للمقدمات ، والموقف الثاني للأمور العامة ، والموقف الثالث في الأعراض ، والموقف الرابع في الجواهر ، والموقف الخامس في الإلهيات ، والموقف السادس في السمعيات . اهتم العلماء به غاية الاهتمام بالشرح والتعليق والتحشية ومناقشة عباراته . ومن شروحه شرح سيف الدين الأبهري ، وشرح شمس الدين محمد بن يوسف الكرماني (ت : ٧٨٦هـ) ، وأشهر شروحه« شرح المواقف» للسيد الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت :٨١٦هـ) وهو الأكثر تداولاً وقبولاً وما ينصرف الذهن إليه عند إطلاقه . فرغ رحمه الله منه في أوائل شوال سنة(٨٠٧هـ) بسمرقند، كذا نقل من خطه ، وعليه حواشي وتعليقات فقد اهتم العلماء به وابرزها حواشي خواده زاده ، وحسن الجلبي بن شاه فناري ، وعد الحكيم شمس الدين السيالكوتي . ينظر : كشف الظنون : ١٨٩٣/٢؛ وهدية العارفين :٥٢٧/١-٧٢٨ . وقد طُبِعَ « شرح المواقف» هذا مرَّات عديدة منها ما اعتمده الباحث وهي نسخة مطبعة دار الجيل في مصر بتحقيق د. عبد الرحمن عميرة لسنة ١٩٩٧م
(٩٢) شرح المواقف : ٧١٥/٣ .
(٩٣) كلمة (نبينا) سقطت من ج.
(٩٤) في هـ (كرام).
(٩٥) في ج (أنَّه أنَّ).
(٩٦) في ج، ز (وجهة).
(٩٧) كلمة (وهو) سقطت من ب، وفي ز (هو).

(٩٨) كلمة (قائمة) سقطت من ج، د.
(٩٩) كلمة (أنَّه) سقطت من ب.
(١٠٠) كلمة (معنى) سقطت من ز.
(١٠١) في د (لرد).
(١٠٢) في د (لرد).
(١٠٣) كلمة (في) سقطت من هـ.
(١٠٤) الزيادة من د.
(١٠٥) في د (عدوا).
(١٠٦) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(١٠٧) في ج (وممَّا).
(١٠٨) كلمة (قد) سقطت من ج.
(١٠٩) في ز (صفة).
(١١٠) في ز (والعين).
(١١١) الزيادة من ب.
(١١٢) الزيادة من ب، ج، د، هـ، ز.
(١١٣) الزيادة من د.
(١١٤) الزيادة من د.
(١١٥) كلمة (يقال) سقطت من ب.
(١١٦) الزيادة من ب، ج، د، هـ، ز.
(١١٧) في ب (الاختصار)، وفي ج، د، هـ، ز (الاقتصار).
(١١٨) في ب (بأن).
(١١٩) في ج (المغايرة).
(١٢٠) الزيادة من ب، د، هـ، ز.
(١٢١) في ب (بكمال)، وفي ز (كمال).
(١٢٢) في ب (اختصارا).
(١٢٣) في ج (وكذا).
(١٢٤) في ج (يدخل).
(١٢٥) في ب (والجواب).
(١٢٦) عبارة (مشار إليه ومذكور) الى قوله: (لا مدخل له في الجواب) سقطت من ج.
(١٢٧) في ز (الصفات).
(١٢٨) في ج، ز (قائمة).
(١٢٩) في ب (الحدوث المذكور).
(١٣٠) في د (ولأنَّه).
(١٣١) الزيادة من هـ.
(١٣٢) عبارة (هو وأمَّا على ما ذكره فلا موجب لذكر لا هو) سقطت من ب، ج، ز.
(١٣٣) الزيادة من ب، ج، د، هـ، ز.
(١٣٤) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(١٣٥) في ب (ذكر تكفيرهم)، وفي ج، د، هـ، ز (ومنع تكفيرهم).
(١٣٦) في ب (يلزم).
(١٣٧) في ب، د، هـ، ز (لزم).
(١٣٨) في ب، ج، د، هـ، ز (عليهم).
(١٣٩) في ب، ج، د، هـ، ز (يلتزموا).
(١٤٠) في ب، ج (بكفرهم)، وفي د، هـ (تكفيرهم).
(١٤١) في ز (من القدماء).
(١٤٢) في ج، د، هـ (تكفيرهم)، وفي ز (يكفرهم).
(١٤٣) في ز (ولو).
(١٤٤) في ج، د، هـ، ز (التكفير).
(١٤٥) في ب، ج، د، هـ، ز (ولا).
(١٤٦) في ب (لذاتها).

(١٤٧) في ب (الذوات).
(١٤٨) في د، هـ، ز (رابعتها).
(١٤٩) في ج، هـ، ز (يؤخذ)، وفي د (تؤخذ).
(١٥٠) كلمة (من) سقطت من ب، وفي د (عن).
(١٥١) كلمة (إنَّ) سقطت من ج.
(١٥٢) كلمة (القدماء) سقطت من ب.
(١٥٣) في ب (إذا لوحظ).
(١٥٤) كلمة (الذات) سقطت من ب.
(١٥٥) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(١٥٦) في د، هـ (فكانت).
(١٥٧) في ب (الالتفات على الآخرين).
(١٥٨) في ج، د، هـ، ز (يثبت).
(١٥٩) في ج، د، هـ (يشهد).
(١٦٠) في ج (بتعدد).
(١٦١) في هـ (الذوات).
(١٦٢) في هـ (يلزم).
(١٦٣) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(١٦٤) في ج، د، هـ، ز (والتكثر).
(١٦٥) في د (وفيه).
(١٦٦) في ج، د، هـ، ز (تكثر).
(١٦٧) في ج (تكثير).
(١٦٨) في ج (بأنَّ).
(١٦٩) كلمة (التعدد) سقطت من ب.
(١٧٠) كلمة (أنَّ) سقطت من ج، د، هـ، ز.
(١٧١) الزيادة من ج، د، هـ، ز.
(١٧٢) في ب، هـ (التزم)، وفي ج (للزم).
(١٧٣) في ج، د، هـ، ز (بعض).
(١٧٤) في ج (ولهذا).
(١٧٥) في ب، ج، د، هـ، ز (قد).
(١٧٦) الزيادة من هـ.
(١٧٧) في د (بتعدد).
(١٧٨) في ب (منع).
(١٧٩) في ج (صفات).
(١٨٠) كلمة (نعم) سقطت من ز.
(١٨١) في ج (التكثير).
(١٨٢) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(١٨٣) في ج، د، هـ، ز (تقرر).
(١٨٤) عبارة (من وحدات) سقطت من ب.
(١٨٥) في ب (وهو).
(١٨٦) في د، هـ، ز (تغليب).
(١٨٧) في ج (العدد).
(١٨٨) في ب، هـ (أو بأنَّه)، وفي ز (بأنَّ).
(١٨٩) الزيادة من ب، ج، د، هـ، ز.
(١٩٠) عبارة (وكذا الواحد والثلاثة إلى) سقطت من ب، ج، د، ز.
(١٩١) الزيادة من ب، ج، د، هـ، ز.
(١٩٢) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(١٩٣) في ز (يعارض).
(١٩٤) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(١٩٥) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.

(١٩٦) في د، هـ، ز (واجب).
(١٩٧) عبارة (وقوله بل يقال هي واجبة لا) الى قوله: (يقال هي واجبة لذات الواجب) سقطت من ب، ج، ز.
(١٩٨) في ب (قول).
(١٩٩) الزيادة من ب، ز.
(٢٠٠) في ب، ج، ز (ما ذكر يكاد لا يساعده)، وفي د (ما ذكره يكاد لا يساعده)، وفي هـ (لا يكاد لا يساعده).
(٢٠١) كلمة (أنَّ) سقطت من ب.
(٢٠٢) في ج (كونه)، وفي هـ (يجعله).
(٢٠٣) في ب (عليها).
(٢٠٤) في هـ (يجعلها).
(٢٠٥) الزيادة من ز.
(٢٠٦) في ب، ج، ز (المعنى ما جعل وذكر).
(٢٠٧) في ب، د، هـ (بهذا).
(٢٠٨) في د (ولذا).
(٢٠٩) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(٢١٠) في هـ (لتكثير).
(٢١١) في ز (المشبهة).
(٢١٢) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(٢١٣) في ب (ويمكن).
(٢١٤) عبارة (سواء كان نقيضا بمعنى السلب أو بمعنى العدول وسلب الغير يستلزم ثبوت العين) سقطت من هـ.
(٢١٥) الزيادة من ب، ج، د، هـ.
(٢١٦) في د (فيجتمع فيستلزم).
(٢١٧) في د، هـ، ز (وسلب).
(٢١٨) الزيادة من د، هـ.
(٢١٩) في ج (وكما).
(٢٢٠) في ج (اللا كانت).
(٢٢١) في ج (وكانت).
(٢٢٢) في هـ، ز (معنى).
(٢٢٣) في ب، ج (في معنى لا هو).
(٢٢٤) كلمة (وقوله) سقطت من د.
(٢٢٥) الزيادة من د، هـ.
(٢٢٦) في د، هـ (الظاهر فيه فإنَّ).
(٢٢٧) عبارة (وقوله لأنَّ المفهوم من الشيء) الى قوله: (وتعدد غيره من القدماء) سقطت من ب، ج، ز.
(٢٢٨) كلمة (قوله) سقطت من د.
(٢٢٩) في ب (الاصطلاح).
(٢٣٠) في ب، هـ (يقتضي).
(٢٣١) في ب (أن).
(٢٣٢) الزيادة من ب، ج، د، هـ، ز.
(٢٣٣) في ب (لا مغايرة له)، وفي ج، د، هـ، ز (لا يغايره ثوبه).
(٢٣٤) في ب، ج (زائد).
(٢٣٥) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(٢٣٦) كلمة (كانوا) سقطت من ب.
(٢٣٧) الزيادة من ب، ج، د، هـ، ز.
(٢٣٨) عبارة (إذ لا يكون القدماء) سقطت من ب.
(٢٣٩) في د، هـ، ز (فإنَّ).
(٢٤٠) الزيادة من ب، ج، د، هـ، ز.
(٢٤١) الزيادة من هـ.
(٢٤٢) في ج، د، ز (يقتضيهما).
(٢٤٣) كلمة (قوله) سقطت من ج، د، ز.
(٢٤٤) في ب (وبقاؤه).

(٢٤٥) في ب، د، هـ، ز (فعدمها عدمه)، وفي ج (فعدمها عدمها).
(٢٤٦) كلمة (عين) سقطت من ز.
(٢٤٧) الزيادة من ب، ج، د، هـ.
(٢٤٨) الزيادة من ب، ج، د، هـ، ز.
(٢٤٩) في ج، د، هـ، ز (لكن).
(٢٥٠) الزيادة من ب، ج، د، هـ، ز.
(٢٥١) في ب (للوجود).
(٢٥٢) عبارة (نفس الأمر) سقطت من ب.
(٢٥٣) في ج، د، هـ، ز (لوجودهما).
(٢٥٤) الزيادة من ب، ج، د، هـ، ز.
(٢٥٥) الزيادة من ب، ج، د، هـ، ز.
(٢٥٦) في ب، هـ (أراد).
(٢٥٧) في هـ (يتحقق).
(٢٥٨) عبارة (على أنَّ الصِّفة اللَّازمة) إلى قوله: (لا تبقى زمانين) سقطت من ب، ج، ز.
(٢٥٩) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(٢٦٠) في ج (لأنَّ).
(٢٦١) في د، هـ، ز (تلك).
(٢٦٢) كلمة (لا) سقطت من ج.
(٢٦٣) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(٢٦٤) في د، ز (لزمت).
(٢٦٥) في ب (الكل والجزء).
(٢٦٦) في د (بمحله).
(٢٦٧) عبارة (وقد عرفت ما فيه) سقطت من ب، ج، ز.
(٢٦٨) عبارة (لا يتم مع قيام دليل أقيم عليه فلا يسمع من غير إبطلاله وأيضا الصفة) سقطت من ب، ج، ز.
(٢٦٩) في ج، ز (لجواز).
(٢٧٠) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(٢٧١) كلمة (وجود) سقطت من د.
(٢٧٢) الزيادة من ج، د.
(٢٧٣) الزيادة من د.
(٢٧٤) الزيادة من ب، د، هـ.
(٢٧٥) في ج (يتكون)، وفي د (متكفلة)، وفي ز (ليكونه).
(٢٧٦) في ب، ز (الإضافة).
(٢٧٧) في د، هـ (للإغناء).
(٢٧٨) كلمة (الذات) سقطت من ج.
(٢٧٩) في ج، ز (لمناسبة).
(٢٨٠) كلمة (انفكاك) سقطت من ج.
(٢٨١) كلمة (قوله) سقطت من ب، ج، د.
(٢٨٢) عبارة (لا يصح أن يكون مرادهم) سقطت من ج.
(٢٨٣) الزيادة من ب، ج، د، هـ، ز.
(٢٨٤) في ب، ج، د، هـ (لإصلاح).
(٢٨٥) كلمة (من) سقطت من ج.
(٢٨٦) كلمة (فإنه) سقطت من ب.
(٢٨٧) في ب، ج، د، هـ، ز (الموضوع).
(٢٨٨) في د (تتوقف).
(٢٨٩) كلمة (لا) سقطت من ب، ج، د، هـ، ز.
(٢٩٠) كلمة (دعوى) سقطت من ب.
(٢٩١) في ز (فيهما).
(٢٩٢) كلمة (إلا) سقطت من ج.
(٢٩٣) كلمة (قوله) سقطت من ب، ج، د، ز.

(٢٩٤) في ب (غير).
(٢٩٥) كلمة (قوله) سقطت من ب، ج، د.
(٢٩٦) في ز (المعنى).
(٢٩٧) في د، ز (تكون).
(٢٩٨) عبارة (يعني لأنَّه من العشرة والعشرة لا يكون بدونه) سقطت من ج.
(٢٩٩) كلمة (لا) سقطت من ب.
(٣٠٠) في د، ز (تكون).
(٣٠١) عبارة (لأنَّ المغاير للشيء مغاير لما ليس غيره) سقطت من ج.
(٣٠٢) في ج (يؤدى)، وفي هـ (تروى).
(٣٠٣) الزيادة من ب، ج، د، هـ، ز.
(٣٠٤) الزيادة من ب، ج، د، هـ.
(٣٠٥) في ج (صحف).
(٣٠٦) كلمة (إلا) سقطت من ج.
(٣٠٧) في ب، ج، د، هـ، ز (لزم).
(٣٠٨) في ب، د، هـ، ز (يعد).
(٣٠٩) عبارة (من الجهالة وما يقال إنَّه إشارة إلى أنَّ كون الشيء من الشيء وعدم تحققه بدونه) سقطت من ز.
(٣١٠) كلمة (من) سقطت من ب.
(٣١١) في ز (فظهر).

sources of the book

1. The names of the books of Abdul Latif Zada
2. Announcements
3. Explain the possible Baghdad
4. Yalnbdar al-Ta'ali al-Shukani.
5. History of Ibn Al-Wardi, Umar Ibn Muzaffar Ibn Umar Ibn Muhammad Ibn Abi Al-Fawaras, Abu Hafs, Zayn al-Din Ibn Al-Wardi Al-Ma'ari Al-Kindi (Al-Mutawfi: 749 AH) Dar Al-Kitab Al-Almiya - Lebanon - Beirut, Printing: First, 1417 AH - 1996
6. History of Arabic Literature: Brooklyn
7. History of Arabic Literature: Brooklyn
8. Treasury of inheritance: the center of the kingdom
9. Al-Rawd Al-Muttar in the news of Al-Hamtir Al-Hamiri
10. Rawdat al-Jannan al-Khwansari
11. Rihanna Al-Adab Ibn Saeed Al-Maghribi
12. The direction of the higher astronomy
13. Sharh al-Farida Issam al-Din al-Isfaraini, research d. Noori Yasin Hussein
14. Sharh Al-Mawaqif, Al-Sayyid Al-Sharif Al-Jarjani, Dar Al-Jail Press in Egypt
15. Sharh Issam al-Din al-Asfarayini on the meanings of the metaphors of Abi al-Laith al-Samarkandi.
16. Al-Arsh, Shams al-Din Abu Abdullah Muhammad bin Ahmad bin Uthman bin Qaimaz Al-Dhahabi (d: 748 AH), Research: Muhammad bin Khalifa bin Ali Al-Tamimi 1424 AH 2003
17. Discovering the suspects: Haji Khalifa
18. Dictionary of countries: Yaqut al-Hamwi

19. Dictionary of countries: Yaqut al-Hamwi
20. Dictionary of Musnafin: Al-Tunki
21. Dictionary of publications: Ilyan Sarkis
22. Dictionary of Arabic and Arabic Publications: Iyan Sarkis
23. Dictionary of authors: Reza Kahala
24. International and settlements for the city
25. The gift of the mystics: Ismail al-Baghdadi